تحرك عاجل

محكمة التمييز تؤيد حكمًا بالإعدام

في 29 يناير/كانون الثاني 2018، أيدت محكمة التمييز بالبحرين، حكم الإعدام الذي صدر بحق ماهر عباس أحمد، واستند إلى "اعترافات" انتُزعت منه تحت وطأة التعذيب. وفي حالة تصديق الملك على الحكم، سوف يتهدده خطر وشيك بإعدامه.

أيدت محكمة التمييز بالمنامة، عاصمة البحرين، حكمًا بالإعدام بحق **ماهر عباس أحمد**، والمعروف أيضًا بماهر الخبَّاز، في 29 يناير/كانون الثاني 2018. وسيُحال الحكم إلى الملك للتصديق النهائي. وفي 15 يناير/كانون الثاني 2017، أُعدم ثلاثة رجالٍ، بعد ستة أيامٍ من تأييد محكمة التمييز للأحكام الصادرة ضدهم.

ففي 11 مايو/أيار 2017، أيدت محكمة الاستئناف العليا الحكم بإعدام ماهر عباس أحمد، وحكمين بالسجن المؤبد بحق رجلين، من بينهما شقيقه، وأحكامًا بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ بحق ستة آخرين، شملت أيضًا اثنين من أشقائه؛ وقد أتت جميع هذه الأحكام في نفس القضية. وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2015، نقضت محكمة التمييز حكم الإعدام بحق ماهر عباس أحمد، على اعتبار أنه "ربما يكون قد أدلى باعترافاته تحت الإكراه"، وأحالت القضية مجددًا إلى محكمة الاستئناف العليا لمراجعتها.

وأُصدر بدايةً حكم الإعدام بحق ماهر عباس أحمد في 19 فبراير/شباط 2014؛ حيث اتُهم بقتل ضابط شرطة مع سبق الإصرار، باستخدام مواد متفجرة في 14 فبراير/شباط 2013، أثناء تواجده في تجمع بالسهلة، التي تقع على ضواحي المنامة. وقد أخبر ماهر عباس أحمد محاميه بأنه تعرض للتعذيب في الأيام القليلة الأولى من احتجازه، أثناء استجوابه. وتضمن ذلك تعرضه للضرب والتهديد. وأخبر القاضي، خلال إحدى جلسات المحاكمة، بأنه تعرض للتعذيب، ولكن لم يرد أنه أُجري أي تحقيق بشأن مزاعم تعرضه

للتعذيب. كما اشتكى محاميه من أن المحكمة قبلت بـ"اعتراف" موكله كدليل إدانته الأساسي، وكذلك بإفادات بعض المتهمين الآخرين في القضية؛ حيث قالوا إنهم "اعترفوا"، تحت الإكراه؛ وبشهادات ضباط شرطة قُدموا بوصفهم شهودًا. ووفقًا لما ورد في وثائق المحكمة، قال القضاة إنهم قبلوا بـ"اعترافات" المتهمين لأنهم يعتقدون أن الاعترافات صحيحة، وأن الإصابات، المُفصلة في تقارير الطب الشرعي، وقعت للمتهمين، حينما قاوموا الاعتقال.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، على إلغاء حكم الإعدام الصادر بحق ماهر عباس أحمد؛ والأمر بإعادة محاكمته بالكامل، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام، أو استخدام الأدلة المنتزعة تحت وطأة التعذيب؛ والتحقيق بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب؛
- حث الحكومة البحرينية على الإقرار بمسؤوليتها عن حماية العامة ،وتقديم مرتكبي الجرائم إلى ساحة العدالة؛ مع الإصرار على أن يتم ذلك دائمًا بما يتماشى مع القانون الدولي، والتزامات البحرين الدولية بشأن حقوق الإنسان؛
- حث الحكومة البحرينية على تخفيف كافة أحكام الإعدام، وإصدار أمر رسميٍ بوقف تنفيذ أحكام الإعدام.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 13 مارس/آذار 2018 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين
جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 1766 973+
وزير الداخلية
سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة
وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: 2661 1723 973+

تويتر: @moi_Bahrain

وزير العدل والشئون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس: 1284 1753 973+

النموذج الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 252/14. ولمزيد من المعلومات:

http://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/6276/2017/ar/

تحرك عاجل

محكمة التمييز تؤيد حكمًا بالإعدام

معلومات إضافية

في 15 يناير/كانون الثاني 2017،واصلت البحرين تنفيذ أحكام الإعدام بعد توقف دام ما يقرب من سبعة أعوامٍ. ففي ذلك اليوم، أُعدم ثلاثة رجال، هم علي عبد الشهيد السنكيس، وسامي ميرزا مشيمع، وعباس جميل طاهر محمد السميع، في أعقاب محاكمة فادحة الجور، وذلك بعدما أيدت محكمة التمييز أحكام الإعدام بحقهم في 9 يناير/كانون الثاني 2017. ولم تكن السرعة التي صدق بها ملك البحرين على أحكام الإعدام، والتي نُفذت بها هذه الأحكام، أمرًا مسبوقًا في البلاد. وبموجب القانون البحريني، يُحال حكم الإعدام، بمجرد تأييده من محكمة التمييز، إلى ملك البحرين؛ الذي يملك حينئذ سلطة التصديق على الحكم، أو تخفيفه أو إصدار عفو ملكي. وقبل تنفيذ أحكام الإعدام في 15 يناير/كانون الثاني 2017، كان آخر شخصٍ أُعدم في البحرين مواطنًا بنغلاديشي، يُدعى جاسم عبد المنان، في 2010.

وحُوكم ماهر عباس أحمد (المعروف أيضًا بماهر الخبَّاز)، مع ثمانية رجال آخرين، من بينهم ثلاثة من أشقائه. وحُكم عليه بالإعدام، بينما حُكم على متهمين آخرين بالسجن مدى الحياة، وعلى ستة متهمين بالسجن 10 أعوامٍ.

وفي مايو/أيار 2014، بعث رئيس المقررين بـ"الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي"، وكذلك "المقررون الخاصون" المعنيون بشؤون القضاة والمحامين، وبالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو عمليات الإعدام التعسفية، برسائل إلى السلطات البحرينية، تتعلق بالحكم الصادر بحق ماهر عباس أحمد؛ ودعوا إلى إلغاء الحكم بإدانته، وإعادة محاكمته. (يُرجى الاطلاع على:

https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunication
File?gId=14852)

فقد ألغى 142 بلدًا عقوبة الإعدام في القانون أو في الواقع الفعلي. كما أقر "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بالحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء. فتمثل عقوبة الإعدام انتهاكًا للحق في الحياة، كما أنها أقصى العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة.

الاسم: ماهر عباس أحمد

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 252/14 رقم الوثيقة: MDE 11/7803/2018 البحرين بتاريخ: 30 يناير/كانون الثاني 2018